



2010/10/30

نتجه يساراً كي نعود إلى اليمين!

عبد الحليم فضل الله

يتغير موقعنا على خارطة التوجهات الاقتصادية، من دون أن يطرأ تعديل يذكر على السياسات التي اعتدناها، فالذي تغير هو بعض مواقف المؤسسات الدولية التي لمست باصابعها تداعيات الفوضى اللبنانية التي لم تعد خلاقة، بل محبطة ومخيبة للآمال. وهذا ليس ثناء على احد، فأداء هذه المؤسسات هو دائماً موضع جدل، وتوصياتها كما تقاريرها ونصائحها لم تفلح في أي مكان في رصد الأزمات أو تداركها فضلاً عن الظن بمسؤوليتها عن نشوب بعضها. بيد أن التعقيدات السياسية والتفاف الأزمات في هذا البلد الصغير بعضها على بعض، وتشابك قنوات اتخاذ القرار فيه، والدور المتزايد للعناصر العشوائية داخل فراغات السلطة، وعجز الأسواق عن تأمين حد ادني من التوازن، و بؤس الليبرالية المحلية بنسختها التقليدية والمعوّمة، كل ذلك شجع "الجهات الراعية" على منحنا بعض الاستثناءات من السياق الايديولوجي العام، أخذاً بالحسبان أننا عالقون في فخ أزمة لن يخفف من صعوبتها نمو اقتصادي يصطنع اصطناعاً في ظروف مضطربة وغير مؤكدة.

أنها مفارقة غريبة بعض الشيء، أن تجد المنظمات الدولية نفسها في موقع وسطي لا تريده ولا تدعيه، وهي التي كرست نفسها لإحدى غايتين، تخفيف رقابة الدولة على التجارة وتحرير تداول الأصول المالية والائتمان، والعمل من جهة ثانية على احتواء الآثار السلبية لهذا الانفلات الصاحب. وحيث نجحت في تحقيق الغاية الأولى وفشلت في الثانية، أصيبت الأسواق المحلية والإقليمية تباعاً بصدمات أفضت إلى الأزمة العالمية الراهنة.

لنبدأ بالبنك الدولي الذي ركز في استراتيجياته للبنان على البعد الاجتماعي وعلى تطوير القدرات التنموية للدولة من خلال الاستثمارات العامة. فالبنك شأن المنظمات العالمية الأخرى يشجع عقيدة النمو ويروج لها، لكنه ومنذ سنوات يكرس في برامج اللبنانية مساحة أوسع، لاحتواء الآثار غير المرغوب بها جراء تطبيق هذه العقيدة، ولذلك شجع الحكومة على وضع إستراتيجية متكاملة للحماية الاجتماعية، تشمل عناصر عدة باتت لاحقاً جزءاً من برنامج النقاش الداخلي، ومن بينها خصوصاً: تطوير صناديق التقاعد، وتوسيع نطاق المستفيدين من الإعانات، وإصلاح قطاعي الصحة والتعليم وتنمية الرأسمال البشري. ومع أن البنك الدولي تمسك بجوانب خطيرة مثل زيادة مرونة أسواق العمل، إلا أنه طرح أفكاراً جريئة مثل تطبيق نظام ضمان للبطالة، و التشكيك بجدوى خصخصة قطاع الكهرباء.

ولدى الاتحاد الأوروبي أفكار اجتماعية أكثر وضوحاً، أفصح عن بعضها أثناء رعايته الحوار الاقتصادي والاجتماعي بين الأطراف اللبنانية، وتظهر أيضاً في اهتمامه بتوسيع نطاق المستفيدين من خطوط الائتمان التي يطلقها لتشمل مناطق وقطاعات تعاني حرماناً نسبياً منها. وساهم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بدوره في دفع مسائل الفقر وعدالة توزيع المداخل والتفاوت الاجتماعي إلى الواجهة، مفضلاً برامج مكافحة الفقر ذات الاستهداف الواسع على البرامج التقليدية ذات الاستهداف الضيق، ما يستبطن دعوة الدولة إلى تكثيف تدخلاتها وتوسيع نطاق أهدافها.

ويحدث الآن تعديل مثير للانتباه في آراء صندوق النقد الدولي تجاه لبنان. هنا نتحدث عن الممثل الأول لسياسات النمو المناهضة للفقر أو على الأقل المحايدة تجاهه، والحاضر غالباً في خلفية المشهد الحكومي من خلال آرائه المتحفظة مالياً واقتصادياً، كما في لمساته الواضحة على الورقة الرسمية المقدمة إلى مؤتمر باريس 3، التي نصت على زيادة الفائض الأولي وخفض الدين العام من طريق رفع الضرائب غير المباشرة وتنفيذ عمليات خصخصة سريعة. لكن الصندوق ينتقل تدريجياً إلى اعتماد المقاربة الحذرة نفسها التي تعتمدها المؤسسات الدولية الأخرى. يكفي أن نراجع تقريره الأخير عن آفاق الاقتصاد الإقليمي في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، و بيانه الصادر في ختام مشاورات بعثة المادة الرابعة لعام 2010، لنكتشف الأوراق الجديدة التي أضافها إلى محفظته: من ناحية هو يصر على امتداح الإطار العام لسياسات الاقتصاد الكلي التي اعتمدها وتعتمدها الحكومة، والتي أدت بحسبه إلى نمو لافت، (دون أن يكلف نفسه عناء مراجعة طرق قياس وتكوين وتوزيع هذا النمو كالتدقيق مثلاً في صحة معدلات التضخم)، وهو من ناحية أخرى يقترح على الحكومة، التعامل بجدية مع تحديين إضافيين: المحافظة على معدل استثمار عام كاف (لنمو مستدام)، وإبقاء الإنفاق الاجتماعي في حدود مقبولة وفعالة. الأهم من ذلك هو دعوته إلى "إصلاح النظام الضريبي ضمن رؤية اجتماعية متوازنة"، وتشدده إزاء تطبيق الشراكة بين القطاعين العام والخاص، التي تتطلب برأيه معايير صارمة تضمن توزيع المخاطر بين هذين القطاعين على نحو متوازن.

ليس مديحاً لأداء مؤسسات عالمية كانت وستبقى في دائرة الريبة، ويتوقع منها أن تقف في وقت ما إلى جانب إجراءات ذات تصنيف اجتماعي منخفض، إذا كان من شأنها تلبية معايير مالية ونقدية توليها عناية كبيرة، لكن التعديلات التي تطراً على مواقفها تتصل بطبيعة اقتصاد السوق في لبنان، والمخاطر الكبيرة

المرتبة على طريقة عمله، فضلاً عن إخفاقه رغم بعض النجاحات المؤقتة، في تلبية التوازنات التقليدية التي توليها تلك المؤسسات اهتماماً كبيراً.

هل علينا الاتجاه يساراً حتى نعود إلى اليمين؟ هذا صحيح، فنحن نقف اليوم في الطرف الأقصى حتى بالنسبة إلى أعتى المؤسسات الدولية، ومن واجبنا أن نخطو بضعة خطوات في الاتجاه المعاكس، كي نبتعد عن الحافة، ولنصطف من جديد في ركب الليبرالية الجديدة التي نزعم الانتماء إليها.